

جمعية مهنية عربية تهدف إلى إرساء معايير المحاسبة والتدقيق والسلوك وإلى بناء القدرات من خلال برامج التعليم والامتحانات والتأهيل المعترف بها دولياً.

أخبار المجمع

تجديد منحة أبو غزالة لتأهيل المحاسبين في الضفة الغربية وقطاع غزة



الأستاذ طلال أبو غزاله

عمان - أعلن المجمع العربي للمحاسبين القانونيين في ٦ يناير ٢٠٠٧ عن تجديد المنحة الشخصية المقدمة من الأستاذ طلال أبو غزالة رئيس المجمع إلى أبنائه المحاسبين وخريجي كليات المحاسبة والتجارة والاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأوضح مدير المجمع السيد محمد نصير أنه وفقاً لهذه المنحة يحق لأي محاسب أو خريج محاسبة من أبناء الضفة والقطاع التسجيل في المجمع للحصول على مؤهل

وشهادة محاسب مهني عربي معتمد (ACPA) على نفقة الأستاذ أبو غزالة وتغطي المنحة رسوم التسجيل وكتب الدراسة.

وقال إن هذا المؤهل (ACPA) معتمد من قبل المجمع وهيئة الامتحانات الدولية بجامعة كامبردج وتصدر الشهادة موقعة ومهورة من الهيئتين وعليه فإن المتقدم للامتحان يتحمل فقط الرسوم التي تدفع لصالح هيئة الامتحانات الدولية / كامبردج وهي بحدود ٥٠٠ دولار أمريكي.

وأضاف بأن هذه المنحة هي امتداد للمنحة السابقة التي أطلقها الأستاذ أبو غزالة لتأهيل أبناء الضفة والقطاع عام ٢٠٠١.

وقد شملت هذه المنحة أكثر من ألف محاسب فلسطيني دعماً لهذا القطاع المهني الحيوي الهام في الاقتصاد الفلسطيني وتأهيل أكبر عدد من المحاسبين تأهيلاً عالياً لسد حاجة سوق العمل والمؤسسات.

في هذا العدد

أخبار المجمع

- تجديد المنحة المقدمة من الأستاذ طلال أبو غزالة لتأهيل المحاسبين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) تصدر النسخة العربية المعتمدة للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠٠٧

- ... وتصدر النسخة العربية المعتمدة للمعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام ٢٠٠٧

- عقد حزمة من الدورات التأهيلية و التدريبية بالتعاون مع كلية طلال ابوغزالة

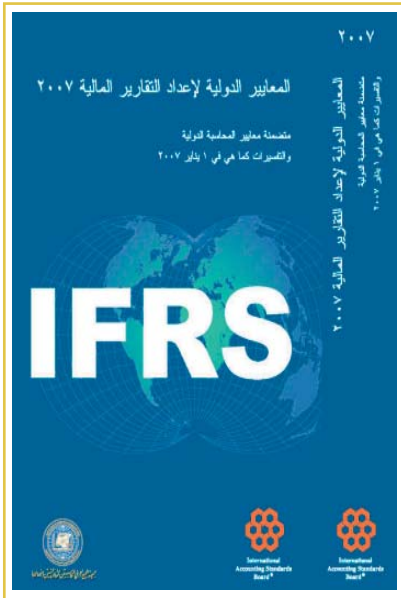
- التحضير لدورة امتحانات نوفمبر ٢٠٠٧.

- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين يعقد اتفاقية تعاون مع الأكاديمية المهنية للعلوم المالية والإدارية في رام الله

مقالات

- الأرباح والخسائر غير المتحققة ونتائج أعمال الشركات الأردنية

جمعية الجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) تصدر النسخة العربية المعتمدة للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠٠٧



أصدرت جمعية الجمع العربي للمحاسبين القانونيين "الأردن" الترجمة العربية المعتمدة لكتاب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠٠٧. ويشمل هذا الإصدار التغييرات التي حصلت منذ طبعة عام ٢٠٠٦ والتي تم دمجها في هذه الطبعة من مجلد كتاب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تعد التغييرات الأساسية التي تحتوي عليها هذا الإصدار من مجلد الكتاب تلخيصاً لما يلي:

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الجديد ٨ " القطاعات التشغيلية"
- تفسيرات لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأربعة الجديدة ٩-١٢ وهي:-
- تفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٩ "إعادة تفسير المشتقات الضمنية"
- تفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ١٠ "إعداد التقارير المالية المرحلية وإنخفاض القيمة"
- تفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ١١ "المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٢- معاملات المجموعة وأسهم الخزينة"
- تفسير لجنة معايير الدولية لإعداد التقارير المالية ١٢ "ترتيبات إمتياز تقديم الخدمات"
- كما تم حذف معيار المحاسبة الدولي ١٤ الذي يحل محله المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٨.

... و تصدر النسخة العربية المعتمدة للمعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام ٢٠٠٧



كما أصدرت الجمعية كتاب معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام والذي يحتوي على المعايير الجديدة التالية:-

- معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٢٢ "الإفصاح عن المعلومات المالية حول القطاع الحكومي العام"؛
- معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٢٣ "الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات).
- معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٢٤ "عرض معلومات الموازنة في البيانات المالية".

بالإضافة الى العديد من التعديلات على المعايير الأخرى والمقدمة المتعلقة بالإخضاع الدولي للمحاسبين.

بالتعاون مع كلية طلال أبوغزاله عقد حزمة من الدورات التأهيلية و التدريبية



تعقد جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين وبالتعاون مع كلية طلال أبوغزاله يعقدان حزمة من الدورات التأهيلية و التدريبية تشمل:

١. امتحانات مزاولة المهنة JCPA
٢. محاسبة مالية باستخدام الحاسوب
٣. تطبيقات عملية على معايير المحاسبة الدولية

حيث تهدف هذه الدورات إلى تزويد المشاركين من المتخصصين في مجال المحاسبة والتدقيق والمدراء الماليين على اختلاف مستوياتهم الإدارية بالمهارات والخبرات اللازمة في القطاع الخاص والعام.

ويحاضر في هذه الدورات مجموعة من الأساتذة المحترفين وذوي الخبرة الواسعة في هذا المجال ونخبة من أعضاء الهيئات التدريسية بالجامعات الأردنية.

التحضير لدورة امتحانات نوفمبر ٢٠٠٧



ستعقد امتحانات شهادة محاسب عربي مهني معتمد "ACPA" في بداية شهر نوفمبر لعام ٢٠٠٧ في جميع مراكز المجمع العربي للمحاسبين القانونيين والموزعة في ٢٨ دولة عربية مختلفة و التي جهزت بكافة الإمكانيات اللازمة لسير عملية الامتحانات. و تعقد هذه الامتحانات بالتنسيق مع هيئة الامتحانات الدولية CIE لأجل الإشراف ومراجعة الامتحانات وإجراءاتها وآلية وضع الأسئلة وتصحيح إجاباتها وعقد ومراقبة سير الامتحانات

بالإضافة إلى اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات للتأكد من توافرها مع أعلى وأفضل المستويات والمعايير الدولية بهذا الخصوص. و يتكون امتحان التآهيلي للمحاسب العربي المهني المعتمد (ACPA) للمجمع من ثمانية أوراق على النحو التالي:

١. الورقة الأولى : المعرفة التنظيمية والمعرفة بالأعمال (١)
٢. الورقة الثانية : المعرفة التنظيمية والمعرفة بالأعمال (٢)
٣. الورقة الثالثة : المحاسبة والمعرفة المتعلقة بالمحاسبة (١)
٤. الورقة الرابعة : المحاسبة والمعرفة المتعلقة بالمحاسبة (٢)
٥. الورقة الخامسة : التدقيق
٦. الورقة السادسة : الضرائب والقوانين
٧. الورقة السابعة : تقنية المعلومات
٨. الورقة الثامنة : اللغات الأجنبية (الإنجليزية أو الفرنسية)





اتفاقية تعاون مع الأكاديمية المهنية للعلوم المالية والإدارية في رام الله



وقع الجمع العربي للمحاسبين القانونيين اتفاقية تعاون مع الأكاديمية المهنية للعلوم المالية والإدارية في رام الله لعقد دورات تأهيلية متخصصة

و قد أبدت الأكاديمية المهنية للعلوم المالية والإدارية استعدادها للتعاون مع الجمع العربي للمحاسبين القانونيين في عقد الدورات اللازمة لمن يرغب من طلبة الجمع العربي للمحاسبين القانونيين وغيرهم لتأهيلهم لاجتياز امتحانات الجمع وتقديم القاعات المناسبة لعقد امتحاناته المقررة وزيادة المعرفة بالعلوم المالية.

وأيضاً تم الاتفاق على عقد دورات التالية بتنسيق مع الجمع و الذي يقضي بعقد دورات تعاونية متخصصة في المحاسبة و العلوم المالية:

١. تحليل مالي ٢. خبير اكسل في المحاسبة و الشؤون للإدارية ٣. محاسبة العملية المتقدمة ٤. دورة عملية في تدقيق الحسابات
٥. محاسبة لغير المحاسبين ٦. المحاسبة على الكمبيوتر ٧. المعايير المحاسبية الدولية

مقالات

الأرباح والخسائر غير المتحققة ونتائج أعمال الشركات الأردنية

د. جمعة حميدات /جامعة البترا



الممتلكات والمصانع والمعدات بالقيمة العادلة بل تبقى بالتكلفة مطروحاً منها متراكم الاهتلاك وخسارة التدني في قيمتها إن وجدت .

وتؤكد الفقرة رقم (٤١) من المعيار نفسه على عدم جواز إقفال فائض إعادة التقييم ضمن قائمة الدخل حتى

إذا تم بيع أو إستبعاد الأصل . وإما من خلال حساب الأرباح المحتجزة .

وعليه فإنه لا يوجد معالجة ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ تتطلب إقفال فائض إعادة التقييم للممتلكات والمصانع والمعدات ضمن قائمة الدخل. أي انه لا يوجد أي تأثير على قائمة الدخل عند إعادة تقييم تلك الأصول.

إن موضوع الأرباح غير المتحققة أخذ بعداً مهماً في معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبة الدولية نظراً لتبني مفهوم القيمة العادلة بشكل اوسع عند اعداد وعرض القوائم المالية كون هذا المفهوم يحقق خاصية اللائمه للمعلومات المحاسبية المعروضة في تلك القوائم .

تنص الفقرة (٣٩) من معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) والساري المفعول بعد التعديلات اعتبار من ٢٠٠٥/١/١ والمعنون " الممتلكات والمصانع والمعدات" ويقصد بها الأصول التي تستخدمها الشركة لتسيير أعمالها وليس للاستثمار أو الإيجار بها وعند إتباع الشركة لنموذج إعادة التقييم على ما يلي :

" إذا إزدادت القيمة المرحلة (الدفترية) Carrying amount نتيجة إعادة التقييم . فيجب معالجة الزيادة مباشرة ضمن حقوق الملكية تحت عنوان فائض إعادة التقييم Revaluation surplus . ويجب إعتبار الزيادة في قيمة تلك الأصول الناجمة عن إستعادة أي مبلغ إنخفاض سابق (سبق وأن تم الإعتراف بها كخسارة في قائمة الدخل) في قيمة تلك الأصول كدخل في قائمة الدخل ."

فمثلا إذا إرتفعت قيمة الأراضي من ١٠٠٠٠٠٠ دينار الى ٢٥٠٠٠٠٠ دينار مع إتباع الشركة لنموذج إعادة التقييم . فإن هناك إرتفاع بقيمة ١٥٠٠٠٠٠ دينار يعترف به في حساب فائض إعادة التقييم ضمن حقوق الملكية في الميزانية .

ويمكن للشركة إتباع النموذج الأخر في المحاسبة عن تلك الأصول بإتباع نموذج التكلفة بحيث لا يتم إعادة تقييم



وتظهر معضلة الأرباح أو الخسائر غير المتحققة عند تقييم الممتلكات الاستثمارية (وهي عبارة عن الأراضي أو المباني أو أي جزء منها محتفظ بها لتوليد إيرادات أيجار أو لبيعها عند ارتفاع قيمتها مستقبلاً) بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٤٠ حيث تنص الفقرة (٣٠) منه على أن المنشأة يجب أن تختار إما نموذج إعادة التقييم أو نموذج التكلفة عند إظهار الممتلكات الاستثمارية في القوائم المالية -الميزانية -. ويتم المحاسبة عليها كما يلي :

أ- إذا تم اتباع نموذج التكلفة فلا يتم إعادة تقييم الممتلكات الاستثمارية بالقيمة العادلة عند ارتفاع قيمتها ، بل تبقى مسجلة بالتكلفة مطروحاً منها متراكم الإهلاك وأي متراكم تدني أو إنخفاض في القيمة أن وجد ؛ وذلك بموجب الفقرة (٥٦) من ذلك المعيار .

ب - إذا اختارت الشركة نموذج إعادة التقييم كسياسة محاسبية فيجب وفقاً للفقرة (٣٥) من المعيار المحاسبي الدولي ٤٠ : الإعراف بأرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة ضمن قائمة الدخل لفترة إعادة التقييم .

ويبرر مجلس معايير المحاسبة الدولية ASB وجود بديلين للمعالجة حتى يتم منح فرصة كافية للدول الأقل تطوراً في مجال وجود أسواق نشطة للعقارات لاستخدام نموذج التكلفة حتى تنضج لديهم أسواق نشطة للعقارات والممتلكات الاستثمارية الأخرى وتصبح هناك إمكانية لتقييمها بالقيمة العادلة.

كما تبرز قضية الأرباح أو الخسائر غير المتحققة بالنسبة لبعض أنواع الاستثمارات المالية (في الأسهم والسندات والمستندات المالية وغيرها من الاستثمارات المالية) والتي يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ إعادة تقييمها بالقيمة العادلة مع الإعراف بفروقات التقييم في قائمة الدخل مباشرة وهي الأصول أو المطلوبات المالية المصنفة (كأصول أو مطلوبات بالقيمة العادلة وفروقاتها من خلال بيان الدخل) والتي تشمل المحددة أو المخصصة بالقيمة العادلة أو المحتفظ بها للمتاجرة . والتي تظهر عند إعادة تقييمها لدى كثير من الشركات الأردنية أرباح أو خسائر حياة غير متحققة تؤثر

على رقم صافي الربح بالتضخيم في حالة وجود أرباح غير محققة أو بالتخفيض في حالة وجود خسائر غير محققة .

ما سبق يتضح أن مشكلة الأرباح غير المتحققة لا تمثل مشكلة محاسبية بقدر ما هي مشكلة تنظيمية تتعلق بالمتطلبات التي تفرضها الجهات المنظمة والرقابية على الشركات الأردنية . وبما أن المعايير المحاسبية الدولية تسمح بوجود بدائل في المعالجات المحاسبية فيمكن للجهات المنظمة والرقابية كالبنك المركزي ومراقب الشركات وهيئة الأوراق المالية وهيئة التأمين وغيرها من الجهات أن تلزم الشركات بالأخذ من بين هذه البدائل مع الثبات في تبنيها . وبما يتلائم مع واقع الإقتصاد الأردني وظروفه وهذا لا ينتقص من موثوقية وملائمة المعلومات المقدمة من تلك الشركات ولا يخالف المعايير الدولية الواجبة التطبيق في المملكة .

وبهذا الصدد أقترح أن تقوم الشركات وعند تحديد نسبة الأرباح المراد توزيعها إستثناء الأرباح غير المتحققة والأخذ بعين الإعتبار الخسائر غير المتحققة عند تحديد تلك النسبة حفظاً على القدرات التوسعية لتلك الشركات . وجنباً لمخاطر التقلبات السلبية في قيمة موجوداتها المالية والاستثمارية المعاد تقييمها بالقيمة العادلة . كما أقترح أن تظهر الشركات في صلب قائمة الدخل صافي الربح قبل الأرباح أو الخسائر غير المتحققة ومن ثم رقم صافي الربح بعد الأرباح أو الخسائر غير المتحققة .

E- mail: Jhumidat@hotmail.com

صفحات النشرة متوحة لمن يرغب في نشر مقالات أو أبحاث أو أخبار عن مهنة المحاسبة والتدقيق. ويسر إدارة التحرير أن تستقبل الموضوعات المهنية التي تثرى مادة النشرة وإرسالها إلى المحرر على البريد الإلكتروني: tagiwebmaster@tagorg.com